المدن ١٤-٤-٢٠٢٠

خطة الحكومة" كشروط صندوق النقد: اقتصاص الودائع وخصخصة الدولة

علي نور

لا يحتاج القارئ إلى الكثير من الوقت ليدرك الغاية من خطّة برنامج الإصلاح الحكومي، التي تسرّبت مسودّتها إلى وسائل الإعلام مؤخّراً. فالمستند نفسه لم يحاول إخفاء الغاية، وجملة واحدة في منتصف الصفحة السابعة لخّصت كل المسألة: "نحن نعتقد أن الخطّة الراهنة تمثّل أرضيّة جيّدة في حال التفاوض مع صندوق النقد الدولي". ببساطة، من يريد الذهاب إلى صندوق النقد سيحتاج إلى خطّة يرفعها للصندوق، وعلى الخطّة أن تحابي الصندوق جيّداً، فتتحدّث لغته، وتعتمد أدواته في التشخيص والمعالجة. لازارد، الشركة الاستشاريّة الماليّة التي لجأ إليها لبنان، قبيل إعلان الامتناع عن سداد سنداته، تتقن التحدّث بهذه اللغة تحديداً، بحكم خبرتها الطويلة في التعاطي مع الدول المتعثّرة. وهكذا، كانت بصمات الاستشاري المالي واضحة في كل زاوية من زاوية الخطّة، وكانت كل دروب البرنامج تقود إلى مكانين: حجم التمويل المطلوب من صندوق النقد، والشروط التي يفرضها هذا التمويل.

لهذا السبب تحديداً، صفحات الخطّة كانت أشبه بدراسات الجدوى التي يُعدّها المستشارون الماليّون بالنيابة عن طالبي القروض الكبرى، ليقنعوا الدائنين بقدرتهم على عصر أنفسهم جيّداً في المستقبل لسداد القروض المطلوبة. لا شيء في الخطّة يستهدف إعادة تشكيل الاقتصاد المحلّي وفق سياسات جديدة، وقليلة هي الأفكار التي تستهدف تفعيل القطاعات الإنتاجيّة أو خلق فرص العمل. كل بنود الخطّة تركّزت على هدف واحد: إستعادة الملاءة الائتمانيّة للدولة اللبنانيّة بعد إعادة تشكيل القطاع المصرفي، وإعادة هيكلة الدين، أي إستعادة قدرتها على سداد الديون، ولو على حساب كل شيء آخر.

للأمانة، لا ينفي كل ما تقدّم حقيقة أنّ الخطّة تمثّل أجرأ محاولة رسميّة لتشخيص الوضع المالي من دون قفّازات، كما لا ينفي أن الخطّة تملك بالفعل رؤية للمعالجة، لكن المشكلة في الخطّة تكمن تحديداً في أولويّاتها، والطرف الذي تحاول التعامل مع هواجسه. بمعنى آخر، الخطّة لم تكن تتحدّث مع اللبنانيين وهواجسهم ومصالحهم، بل مع صندوق النقد والجهات الممكن أن توفّر القروض مستقبلاً.

تشخيص صريح ماليّاً.. مجتزأ اقتصاديّاً

من ناحية الوضع المالي، قليلة هي المحاولات الرسميّة التي حاولت وضع اليد على الجرح بشكل صريح بالطريقة التي قامت بها الخطّة، لا بل يمكن القول أنّ المسودّة التي تسرّبت كسرت العديد من التابوهات التي لم يتم كسرها سابقاً، في أي وثيقة رسميّة. وقد يعود هذا الأمر تحديداً إلى اعتماد الدولة على شركة استشاريّة ماليّة أجنبيّة لإعداد المسودّة، ومَعرفة الشركة بأن محاولة تجميل الواقع سيعني فقدان الخطّة لأي مصداقيّة في مرحلة التفاوض عند طلب الدعم لاحقاً.

المسودّة تشير أوّلاً إلى حجم انكشاف القطاع المالي اللبناني –مصرف لبنان والمصارف التجاريّة معاً– على أكثر من ٦٣ مليار دولار من العملة الصعبة، وهو ما يوازي الـ١٢٠ في المئة من الناتج المحلّي. هذا الانكشاف يعني ببساطة أنّ الإلتزامات المترتّبة على القطاع المالي بالعملة الصعبة تفوق ما تبقّى من موجودات بهذه القيمة، وهو ما يمثّل اليوم المصدر الأساسي لمشكلة السيولة. ولعلّ تحديد هذا الرقم بشكل دقيق في مستند رسمي يمثّل سابقة، خصوصاً أنّ المصرف المركزي تعمّد لفترة طويلة إخفاء إلتزاماته بالعملات الأجنبيّة، فيما أخفت المصارف في الميزانيات المجمّعة حجم توظيفاتها بهذه العملات في المصرف المركزي، وكانت الغاية من هذه العمليّة عدم إظهار الانكشاف الذي تحدّثت عنه الخطّة الحكوميّة اليوم.

تكشف الوثيقة حقائق أكثر دقّة، تتعلّق بالخسائر التي تم إخفاؤها في ميزانيّات المصرف المركزي، والتي تظهر اليوم على شكل تفاوت كبير بين موجودات وإلتزامات مصرف لبنان بالعملات الأجنبيّة. تحدد الوثيقة حجم هذه الخسائر المتراكمة بشكل دقيق، عند مستوى ٤٢,٨ مليار دولار. وقد نتجت هذه الخسائر عن تراكمات فترة تتراوح بين ١٥ و٢٠ سنة، قام خلالها مصرف لبنان باستعمال إحتياطي العملات الأجنبيّة الموجودة لديه –من أموال المصارف والمودعين– لتثبيت سعر الصرف، وتوفير العملة الصعبة في الأسواق. أمّا أهم ما أشارت له الوثيقة في هذا المجال، فهو تسارع عمليّة تراكم الخسائر، بسبب الهندسات الماليّة المكلفة التي قام بها مصرف لبنان، "والتي أثبتت عدم استدامتها وارتفاع مخاطرها".

دقّة التشخيص في ما يخص الوضع المالي للدولة والقطاع المصرفي، والمُتفهّم بحكم اتصاله بشكل وثيق بأولويات الجهات التي يسعى لبنان إلى الاقتراض منها مستقبلاً، يقابله من الناحية الأخرى إجتزاء في ما يخص تشخيص السياسات الاقتصاديّة المتعلّقة بالقطاعات الإنتاجيّة. فعلى سبيل المثال، وفي القسم الأوّل من الوثيقة، ثمّة مراجعة دقيقة للوضع من خلال تعداد المؤشرات الماليّة التي تعكس الإدمان على التحويلات الخارجيّة وتراكم الدين وفوائده وتراجع النمو. لكنّ هذا التشخيص لا يمر بأي شكل بمراجعة لوضع القطاعات الإنتاجيّة، والسياسات التي أدّت إلى ضمورها، مع العلم أن هذا الواقع هو تحديداً ما أدّى إلى الصورة الماليّة القاتمة التي يصفها التقرير. وهكذا، يعكس هذا القسم بالذات، ومنذ البداية، أولويّات معدّي التقرير المتركّزة على مخاطبة الدائنين الجدد لمعالجة هواجسهم على المدى القصير، من دون أن يترافق ذلك مع أي اهتمام أبعد مدى لوضعيّة الاقتصاد اللبناني على المدى الأطول. وهذا ما يظهر لاحقاً في خطّة العمل نفسها.

خطّة العمل: جميع أولويّات صندوق النقد

وعلى هذا المنوال تسير الخطّة بهدي أولويّات صندوق النقد ولغته المعروفة. تتحدّث الخطّة عن تخفيض سعر الصرف الرسمي تدريجيّاً ليبلغ حدود الـ٢,٩٧٩ ليرة مقابل الدولار، فيما تراهن على تخفيض سعر الصرف التدريجي في السوق الموازية لزيادة تنافسيّة البضاعة اللبنانيّة مقابل البضائع الأجنبيّة. مع العلم أن الرهان على زيادة تنافسيّة الإنتاج الوطني عبر تخفيض سعر الصرف، يستلزم وجود قاعدة إنتاج محليّة كبيرة، مدعومة برؤية متكاملة لتوفير هذه القاعدة، وهو ما لا تعالجه بالطبع الوثيقة.

في الواقع، وبدل الرهان على سياسات محدّدة لتعزيز قاعدة الإنتاج المحلّي، وخلق فرص العمل لزيادة الناتج المحلّي خلال السنوات المقبلة، يتبيّن أن الخطّة تراهن –فضلاً عن أثر انهيار سعر الصرف– على رزمة القروض التي تمّ التخطيط لها في مؤتمر سيدر، مع العلم أن هذه القروض تحديداً جرى افتراض وجودها في معظم تفاصيل الخطّة.

وهكذا يتبيّن في هذا الشق أيضاً أنّ الخطّة لا تستهدف فعليّاً تشكيل أي إصلاح جذري في ما يخص بنية الاقتصاد اللبناني وفرص العمل المتوفّرة للبنانيين، بل تستهدف البحث عن جرع دعم تضمن استعادة الدولة لقدرتها على سداد القروض مستقبلاً.

وبالإضافة إلى هذا الرهان، تعتمد الخطّة بشكل كبير على الشراكة مع القطاع الخاص في كثير من المجالات، لتوفير جرعات الدعم المطلوبة هذه. مع العلم أن هذه العبارة تخفي في كثير من الصيغ خصخصة مقنّعة، خصوصاً عند الحديث عن تحرير قطاع الاتصالات مثلاً، أو تشكيل صندوق للتعويض على المودعين يمكن يتم تمليكه أصول معيّنة من أصول الدولة. مع العلم أن صيغة الصندوق لتعويض المودعين تعني ببساطة تخلّص المصارف من عبء الإلتزامات المترتبة عليها لصالح المودعين، ومن عبء الدين المتعثّر المترتّب لها على الدولة، في مقابل تحمّل الدولة كلفة التصحيح عبر التنازل عن أصولها.

وفي ما يخص إعادة هيكلة القطاع المصرفي، لم تصل الوثيقة إلى حد تحديد آليّة معيّنة للاقتصاص من الودائع، لكنّها تتحدّث بالتأكيد عن تخفيض مطلوب في أصول القطاع المصرفي ليعود إلى حدوده المعقولة، مع مشاركة المودعين في كلفة التصحيح. وهنا، تترك الوثيقة الباب مفتوحاً أمام جميع الاحتمالات، من اعتماد الإقتصاص من الودائع إلى تحميل الدولة الكلفة وفق صيغة الصندوق. لكنّ الوثيقة كانت حاسمة في رفض خيارات "الإنقاذ" الصريح، أي تلك الخيارات التي تتدخّل الدولة لتتحمّل كلفة إنقاذ القطاع المصرفي على شكل دعم مالي مباشر.

المصارف غير راضية

لم تعجب الوثيقة –كما كان متوقّعاً– القيّمين على القطاع المصرفي، خصوصاً بالنظر إلى لهجتها المباشرة والصريحة في ما يخص الحديث عن مشاكل القطاع المالي المتراكمة، ورؤيتها الحاسمة في ما يتعلّق بالحاجة إلى تحجيم القطاع المصرفي في مسار التصحيح. وكان الرد من خلال بيان شديد اللهجة من شركة "هوليكان لوكي"، التي فوّضتها جمعيّة المصارف تمثيل مصالحها في مسار التفاوض على إعادة هيكلة ديون الدولة اللبنانيّة. البيان تركّز حول فكرة قذف مسؤوليّة تردّي الأمور على الدولة، من خلال التأكيد على أن المصارف والمودعين موّلوا عجز الدولة، التي بدّدت هذه الأموال بدل توظيفها في الاستثمارات المنتجة والموجّهة نحو النمو.

كانت المفاجأة هنا أن لهجة بيان "هوليكان لوكي" كانت عمليّاً أقرب إلى لغة جمعيّة المصارف، ولم تشبه اللهجة أو الأسلوب التي تعتمده عادة شركات الاستشارات الماليّة المرموقة عالمياً. وبدل نقض الخطّة من خلال التعامل مع المعطيات أو الفرضيّات، تعامل الرد مع الخطّة بأسلوب تقاذف الاتهامات العموميّة المعروف في لبنان. وعلى أي حال، تناسى الرد أن المصارف التي موّلت عجز الدولة، كانت عمليّاً تموّل عجزاً ناتجاً بشكل أساسي من الفوائد السخيّة التي استفادت منها طوال سنوات، والتي قاربت أخيراً حوالى نصف قيمة واردات الدولة.

الكل يريد صندوق النقد

رغم كل انتقاداتها لخطة الإصلاح الحكوميّة، لم يفت "هوليكان لوكي" التركيز على نقطة محددة: أحد جوانب الاتفاق بين الطرفين، هو الحاجة إلى التمويل الخارجي من صندوق النقد أو أي مصادر أخرى. كان ذكر هذه النقطة ضروريّاً للتركيز لمن يعنيهم الأمر أن الرد، ورفض بعد جوانب الخطة، لا يعني عدم الاتفاق على أهم نقاط الخطّة وربما هدفها: لبنان بحاجة إلى تمويل خارجي تتراوح قيمته بين ١٠ و١٥ مليار دولار.

بمعنى آخر، ثمّة تناقض مصالح بسيط: تريد "هوليكان لوكي" ومن ورائها جمعيّة المصارف الصندوق وكل شروطه، لإعادة التوازن المالي واستكمال الدولة مسار سداد الديون والفوائد. بينما تريد "لازارد" ومن ورائها الحكومة الصندوق لإنعاش منظومة الحكم ومصادر تمويلها ومتابعة الإقتراض في المستقبل. بين الطرفين، لم يقدّم أي طرف خطّة فعلاً تحاكي مصالح المواطن اللبناني، في بناء نظام اقتصادي بديل يتمتّع بمقوّمات العدالة الاجتماعيّة أولاً، والإنتاجيّة والاستدامة وخلق فرص العمل ثانياً. هذا المسار لا يمر بشركة "لازارد" ولا بشركة "هوليكان لوكي"، ولا أي شركة استشاريّة ماليّة من تلك التي تبرع في استحضار رزم القروض المشروطة، بل يمر بإرادة سياسيّة بالدرجة الأولى، وهو ما لا يتوفّر حتّى اللحظة.